٢. ضرورة وحدة الموقف في الداخل، أي قرار ميداني حاسم بما يتصل به من أدوات تنفيذية على الأرض وقدرة على الاستمرار والسيطرة.

٣. أن تتولى اللجان الشعبية بمختلف أسمائها الدور المفصلي في توجيه حركة العصيان بديلا عن أجهزة الاحتلال وامتدادا للقيادة السياسية (قوم) وفروعها.

٤. توفير مقومات الحياة الأساسية التي دونها لا يستمر العصيان لفترة طويلة، من طعام، مياه، أدوية... آخذين بالحسبان ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الإسرائيلية..وهنا يتعين أن تعلن قيادة م.ت.ف استعدادها العملي.

٥. تهيئة الجماهير للعصيان من زاوية استعدادها نفسيا واقتصاديا وما تتطلبه حالة الطوارئ، بما ذلك توسيع الاعتماد على الاقتصاد المنزلي...

٦. تأسيس مخازن في المدن والأرياف والأحياء والمخيمات يحتفظ فيها بالمتطلبات الحياتية تكون تحت إشراف اللجان الشعبية، بما تتطلبه من جمع تبرعات ودعم خارجي.

وخلصت المذكرة للقول (ينبغي الاعتراف أن مثل هذه الشروط الأساسية لم تتوافر بعد، وهي إن كانت ممكنة نظريا،غير أنها عمليا لم تتحقق بعد)، وختمت بالقول،ينبغي التأكيد ثانية على ١- يجب أن يسبق إشهار العصيان الشامل دعم مالي وقرار سياسي من م.ت.ف وبلغة الأرقام ثمة حاجة لمئتي دولار شهريا لثلثي العائلات الفلسطينية في الوطن. ٢- ضبط الاتجاهات الإصلاحية والرخوة وتعبئة جميع القطاعات بشعار العصيان وتعزيز روح التضامن والمشاركة.

وقد اقترحت المذكرة، الآلية التالية تماشيا مع الملموس والجهوزية (عصيان جزئي متقطع طالما أن شروط العصيان الشامل المفتوح غير متوافرة حاليا).

كنا نتعامل بأعلى درجة من المسؤولية الوطنية ونضع جوهرة الانتفاضة في القلب ونحرص عليها كما لو كانت ابناً أو بنتاً لنا، لا يجوز توريطها في أخطاء تقتلها وتبدد تضحيات الناس، وهؤلاء الناس هم عوائلنا وجيراننا وأقاربنا حيث نرى أن بعضهم سقط شهيدا أو جريحا أو نصف العائلة بات في السجن يُسام التعذيب... كنا منزهين عن أي اعتبارات شخصية أو فئوية ولا نريد مناصب تفاوضية أو مشهدية إعلامية. كان علينا حماية الانتفاض من أي تفكير مغامر يجهز عليها في أسبوع أو أسابيع أو تفكير يميني يميعها ويثلم نصلها فتبرد حرارتها.